البنية الواقعية للاقتصاد اليمني

بعد 2015

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة تحليلًا شاملًا للبنية الواقعية للاقتصاد اليمني بعد عام 2015، في ظل استمرار الحرب والانقسام السياسي والمؤسسي وقد سعت إلى تشخيص أبرز التحولات الاقتصادية التي طرأت على اليمن من خلال رصد مظاهر الانهيار وتفكك القطاعات الإنتاجية، وتنامي الاعتماد على الموارد الريعية والمساعدات الخارجية، في مقابل تراجع دور الدولة والمؤسسات الرسمية في إدارة الاقتصاد وتبيّن الدراسة أن اليمن، على الرغم من امتلاكه لمقومات اقتصادية سيادية كبيرة تشمل النفط والغاز والمعادن، والزراعة والثروة السمكية والموقع الجغرافي الاستراتيجي إلا أن هذه الموارد لم تُستثمر بالشكل الصحيح بل خضعت لنمط من الإدارة الريعية والمحسوبية، ما أدى إلى تآكل بنيتها السيادية، وفتح الباب أمام سلطات الأمر الواقع للتحكم بها خارج إطار الدولة كما توضح الدراسة أن القطاعات الإنتاجية في اليمن شهدت انكماشًا حادًا بعد 2015، حيث تراجعت الزراعة والصناعة، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي هش يعتمد على النفط والمساعدات، وهو ما زاد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وساهم في انهيار منظومة الخدمات العامة ويركز التحليل أيضًا على تدهور قطاع النفط والغاز، الذي توقف تصديره عدة مرات بسبب استهداف المنشآت من قبل جماعة الحوثي، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الإيرادات كما تحول قطاع المساعدات الخارجية إلى مصدر رئيسي لبقاء السكان، دون أن يسهم في بناء اقتصاد منتج أو مستدام ويشير الدارسة إلى تراجع بيئة الاستثمار وتآكل القطاع الخاص في ظل غياب مؤسسات الدولة، وازدياد الجبايات غير الرسمية، وفرض ضرائب مزدوجة من قبل الأطراف المتصارعة، مما أدى إلى خروج رؤوس الأموال وتوسع السوق غير الرسمية وفي الجانب النقدي، رصدت آثار الانقسام بين البنكين المركزيين في عدن وصنعاء، وتدهور قيمة الريال اليمني، وعجز الحكومة عن دفع الرواتب، مما عمّق الأزمة المعيشية للمواطنين.

واختتمت الدراسة بتحليل دور النخب المسلحة والتحالفات القبلية في السيطرة على مفاصل الاقتصاد، حيث تم توظيف الموارد، خصوصًا النفطية، في تعزيز شبكات الولاء والمحسوبية، بدلًا من توجيهها نحو التنمية الوطنية، مما أسهم في ترسيخ اقتصاد مشوّه تتحكم به قوى ما دون الدولة وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصاد اليمني لا يعاني من نقص في الموارد، بل من غياب الإدارة الرشيدة، وتفكك المؤسسات، وسيطرة منطق الغلبة على منطق الدولة. وبالتالي، فإن أي إصلاح اقتصادي حقيقي مشروط بإعادة بناء الدولة، وتفكيك شبكات الريع، والانتقال إلى اقتصاد إنتاجي قائم على العدالة والكفاءة.

مقدمة

يعيش الاقتصاد اليمني منذ عام 2015 واحدة من أسوأ مراحله التاريخية حيث شهد هذا البلد تحولات اقتصادية عميقة أفرزتها الحرب المستمرة والانقسام السياسي الحاد وتداعياتهما المباشرة على مؤسسات الدولة وأهمها المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية فقد دخل اليمن منذ ذلك الحين في حالة من الانهيار التدريجي للبنية الاقتصادية الوطنية، بما يشمل تآكل القطاعات الإنتاجية، وتراجع الإيرادات السيادية، وظهور ملامح اقتصاد هش يعتمد على موارد مؤقتة كالمساعدات الخارجية وصادرات النفط غير المنتظمة، في وقت تراجعت فيه قدرة الدولة على السيطرة والتحكم في مواردها، وأصبحت فيه المؤسسات الرسمية فاقدة للفاعلية أو خاضعة لسلطات الأمر الواقع رغم ما يبدو من هشاشة الواقع الاقتصادي في الوقت الراهن، إلا أن اليمن لا يُعد بلدًا فقيرًا من حيث الإمكانات، بل على العكس من ذلك، يمتلك اليمن عددًا كبيرًا من المقومات الاقتصادية السيادية التي يمكن أن تشكل في الظروف الطبيعية أساسًا قويًا لاقتصاد منتج ومتنوع فاليمن غني بثرواته الطبيعية، من النفط والغاز والمعادن، كما يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي مهم يطل على واحد من أهم الممرات المائية العالمية، هو مضيق باب المندب، ويمتلك سواحل طويلة وموانئ بحرية يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في التجارة الإقليمية والدولية إضافة إلى ذلك، فإن البلاد تحتوي على أراضٍ زراعية متنوعة، وتنوع بيئي وبيولوجي يسمح بتطوير قطاعات الزراعة والأسماك والسياحة البيئية، وهي جميعها مقومات لم يتم استغلالها بالشكل المناسب.

لكن هذه المقومات، التي تشكل جوهر البنية الاقتصادية السيادية، لم تُدار ضمن إطار مؤسسي وطني رشيد، بل تعرضت للتعطيل والنهب والسيطرة من قبل أطراف الصراع، في ظل غياب الدولة المركزية وقد أدى ذلك إلى انكماش شديد في القطاعات الإنتاجية، حيث تراجعت الزراعة والصناعة بشكل واضح وانهارت شبكات الإنتاج والخدمات المرتبطة بهما وتحول الاقتصاد إلى ريعي يعتمد على النفط والمساعدات الدولية، دون أي قاعدة إنتاجية حقيقية وهو ما أفضى إلى تدهور مستويات الدخل وزيادة معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين الإمكانات المتاحة والواقع الاقتصادي المتردي.

ويُعد قطاع النفط والغاز أبرز الأمثلة على هذا الواقع الهش فقد مثل النفط لعقود المورد الرئيسي لإيرادات الدولة اليمنية، لكن هذا الاعتماد المفرط عليه، دون تنمية قطاعات موازية، جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات السعرية في الأسواق العالمية، وأكثر ضعفًا في حال توقف الصادرات كما حدث بعد استهداف الحوثيين لموانئ التصدير وقد أدى ذلك إلى توقف شبه كامل للصادرات النفطية في فترات مختلفة، وتضرر كبير في الإيرادات العامة، مما انعكس بشكل مباشر على

قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام ودفع الرواتب، وساهم في توسع السوق السوداء للعملة والوقود على حد سواء وفي المقابل، لم تسعَ الدولة اليمنية لا قبل الحرب ولا بعدها إلى توظيف هذه العائدات النفطية في بناء بنية تحتية مستدامة أو في تحفيز القطاعات الإنتاجية الأخرى. بل تم إنفاق معظم العائدات على النفقات الجارية، وشراء الولاءات، وتمويل مراكز القوى، مما جعل الاقتصاد اليمني لا يمتلك قاعدة تنموية حقيقية، وأدى إلى فشل ذريع في خلق فرص عمل مستدامة أو بيئة جاذبة للاستثمار.

ومع انهيار الدولة أصبح الاعتماد على المساعدات الخارجية هو القاعدة السائدة، إذ تحولت هذه المساعدات من مكمل تنموي إلى مصدر رئيسي لبقاء ملايين السكان وغطت معظم الوظائف التي كانت الدولة تؤديها، من توفير الغذاء والرعاية الصحية إلى التعليم والمياه. لكن هذه المساعدات، رغم ضخامتها، بقيت محصورة في الطابع الإغاثي القصير الأجل، دون أن تسهم في بناء بنية اقتصادية وطنية مستقلة، بل على العكس، عززت التبعية وعطلت التفكير في أي حلول مستدامة.

كما أن القطاع الخاص في اليمن تعرض هو الآخر لأضرار فادحة، حيث تراجعت الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخرجت رؤوس أموال كبيرة إلى الخارج، وساد مناخ اقتصادي طارد للاستثمار، تغذيه الفوضى، وغياب الدولة، وازدواج الضرائب، والابتزاز من قبل سلطات الأمر الواقع. وتحول الاقتصاد إلى ساحة تنافس بين شبكات نفوذ تستخدم الجباية كأداة للسيطرة والتمويل، وتراجعت ثقة المستثمرين بالبيئة القانونية والمؤسساتية، في ظل غياب الأمن، وظهور قوى موازية تحكم الأسواق وزاد من هذا الانهيار الانقسام النقدي والمالي الذي عكس الانقسام السياسي والعسكري، حيث انقسم البنك المركزي إلى فرعين (عدن وصنعاء)، وتضاربت السياسات النقدية، وتدهورت قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع، ما انعكس على الأسعار والمعيشة اليومية للمواطنين. وقد شهد الريال اليمني تراجعًا غير مسبوق أمام الدولار، في ظل طباعة كميات ضخمة من العملة بدون غطاء، وعجز كامل عن السيطرة على السوق النقدي.

وأخيرًا، فإن سيطرة النخب المسلحة والتحالفات القبلية على مفاصل الاقتصاد، جعلت من المؤسسات الاقتصادية أدوات للنفوذ السياسي، بدلًا من كونها وسائل لتحقيق التنمية والاستقرار. فتحولت عائدات النفط إلى وسيلة لتغذية الصراع الداخلي، وتوزعت الثروة حسب منطق الولاء، لا حسب منطق المصلحة الوطنية، وتفككت المؤسسات الرقابية، وبرزت سلطة أمر واقع تتصرف بالمقدرات العامة خارج أي رقابة أو مساءلة إن مجمل هذه المظاهر تكشف عن حقيقة أن الأزمة الاقتصادية في اليمن ليست فقط نتيجة مباشرة للحرب، بل هي أيضًا نتيجة تراكمات طويلة من السياسات الريعية، والفساد، والزبائنية وتغليب منطق الغلبة على منطق الدولة. ومع استمرار هذا

الوضع، فإن الاقتصاد اليمني يسير نحو مزيد من الانكماش والاعتماد على الخارج، ما لم تتم إعادة هيكلة شاملة للبنية الاقتصادية، ترتكز على استعادة الدولة لمؤسساتها، وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على الشفافية، والكفاءة، والإنتاج المحلي، والعدالة في توزيع الموارد.

1\ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التحليلية والمعرفية، من أبرزها تحليل التحولات الهيكلية التي طرأت على البنية الاقتصادية اليمنية بعد عام 2015 وتشخيص مظاهر الانكماش والشلل التي ضربت القطاعات الإنتاجية في ظل الحرب والانقسام السياسي بالإضافة الى تسليط الضوء على آثار الاعتماد على الموارد الريعية، وخاصة النفط والمساعدات الخارجية، على الاقتصاد اليمني وفهم ديناميكيات السيطرة على الموارد الاقتصادية من قبل الفاعلين غير الرسميين، والنخب المسلحة، وسلطات الأمر الواقع لإبراز مدى تآكل مؤسسات الدولة الاقتصادية وتفكك النظام المالي والنقدي وتقديم إطار أولي لتصور البدائل الممكنة لإعادة بناء الاقتصاد اليمني على أسس إنتاجية وتنموية مستدامة.

2\ إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول السؤال التالي:

كيف أثّرت الحرب والانقسام السياسي بعد عام 2015 على البنية الواقعية للاقتصاد اليمني، وما مدى انعكاس ذلك على وظائف الدولة، وسبل الاستقرار الاقتصادي، وإمكانيات إعادة البناء والتنمية؟"

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

ما هي أبرز ملامح الاقتصاد اليمني قبل وبعد الحرب؟

كيف ساهمت النخب المسلحة والولاءات المحلية في إعادة تشكيل التوزيع الاقتصادي؟

إلى أي مدى يعكس الاقتصاد اليمني نموذج الاقتصاد المشوه؟

ما هو الدور الفعلي للمساعدات الدولية؟ وهل عززت الاستقرار أم عمقت التبعية؟

ما مدى فعالية مؤسسات الدولة الاقتصادية والنقدية في ظل الانقسام الجغرافي والسياسي؟

3\ مبررات اختيار الدراسة

جاء اختيار هذا الموضوع استنادًا إلى عدد من المبررات الواقعية والعلمية، من أبرزها:

نظراً لأن الاقتصاد يشكل عصب الدولة، فإن فهم حالته وتفككه بعد الحرب يعد مدخلاً ضروريًا لأي رؤية لإعادة الإعمار والاستقرار ووجود شح في الدراسات التي تعالج الاقتصاد اليمني من منظور بنيوي شامل بعد 2015، خاصة في ظل المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب.

تأتي الدراسة في مرحلة مفصلية من مسار الأزمة اليمنية، حيث تتكثف النقاشات حول إعادة الإعمار، بينما تغيب الرؤية التحليلية الدقيقة للاقتصاد يثبت الواقع أن استمرار الاقتصاد الريعي والصراعات على الموارد يُشكل عائقًا حقيقيًا أمام أي تسوية سياسية، ما يجعل دراسة الاقتصاد جزءًا من مشروع بناء السلام.

يمثل الاقتصاد أحد أبرز المؤشرات الكاشفة عن ضعف الدولة، وفهمه يساعد في تحليل ظاهرة الدولة الهشة في اليمن.

4\ المنهج المستخدم في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي البنيوي، والذي يُركّز على فهم البنية الاقتصادية لليمن في ضوء التغيرات السياسية والاجتماعية، وتفكيك عناصرها الأساسية، والبحث في علاقات القوة والتحكم ضمنها كما تستخدم الدراسة المنهج الوصفي – التحليلي، في رصد وتحليل الواقع الاقتصادي من خلال البيانات المتاحة والتقارير الرسمية والدولية، دون الاكتفاء بالوصف السطحي، بل تتجه نحو تفسير الظواهر وربطها بالسياقات الأوسع.

وتستعين الدراسة كذلك ببعض أدوات التحليل السياسي الاقتصادي لفهم كيفية تقاطع الاقتصاد مع موازين القوى، والتحالفات القبلية، والسلطات المحلية، ومدى انعكاس ذلك على توزيع الموارد وممارسات الريع.

أولًا: المقومات الاقتصادية السيادية في اليمن

رغم الصورة القاتمة التي رسختها الحرب حول واقع الاقتصاد اليمني، فإن البلاد بنيويًا لا تزال تمتلك عددًا من المقومات الاقتصادية السيادية التي كان من الممكن، في سياق مستقر ومؤسسي أن تُشكّل ركيزة لاقتصاد وطني قوي ومتنوع وتعني المقومات الاقتصادية السيادية الموارد والمزايا التي تتمتع بها الدولة وتخضع بشكل طبيعي لإدارتها الحصرية، سواء كانت طبيعية أو جغرافية أو بشرية، والتي من شأنها أن تدعم السيادة الاقتصادية وتعزز من قدرة الدولة على صنع القرار الاقتصادي المستقل غير أن هذه المقومات، وإن كانت موجودة موضوعيًا، إلا أن ضعف الأداء المؤسسي، وتداخل الصراعات، والتبعية للفاعلين الخارجيين، عطّل الكثير من وظائفها وتملك اليمن ثروات وموارد طبيعية ومقومات اقتصادية عديدة ومتنوعة تنتشر في جميع محافظات اليمن شمالا وجنوبا، وتشكّل معًا حالة من التشابك والتكامل الفريد في حالة ما استقر الوضع السياسي وتحقّق سلام دائم وحكم رشيد بإدارة اقتصادية وطنية مؤهلة تحمل همّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة بهدف إخراج اليمن من حلقة التخلف والفقر والفشل ولكن يعد اليمن بلد ضعيف اقتصادياً، واقتصادها حاليا غير متطور، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والنفط رغم قلة الموارد النفطية، وتعاني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات المختلفة والعقلية القبلية التي تسيطر على المسؤولين.

الموارد الطبيعية: النفط والغاز والمعادن

تُعد الموارد الطبيعية أبرز مقومات الاقتصاد اليمني السيادي، إذ يمتلك اليمن احتياطيات معتبرة من النفط الخام والغاز الطبيعي، تتركز أساسًا في محافظات مأرب وشبوة وحضرموت ووفقًا لبيانات سابقة لوزارة النفط والمعادن اليمنية، بلغ الإنتاج النفطي ذروته عام 2001 بحوالي 440 ألف برميل يوميًا، قبل أن يتراجع تدريجيًا نتيجة ضعف الاستكشاف وسوء الإدارة و يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات ويتمتع اليمن بثروة نفطية كبيرة واحتياطي ضخم من النفط، إذ تقدّر احتياطيات النفط، وفقاً لتقييم إدارة معلومات الطاقة الامريكية بداية 2017 بمقدار 11,950 مليار برميل أما الغاز الطبيعي المسال، فقد مثّل مشروع بلحاف في شبوة وصافر في مارب أحد أكبر المشاريع الاستثمارية في البلاد، وكان يُشكّل قبل الحرب أحد أهم مصادر الدخل القومي من العملة الصعبة يعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 75% من الإنفاق ضمن الميزانية وتبلغت عائدات اليمن من صادرات النفط

الخام سنويا حوالي 1.418 مليار دولار وفق لتقرير البنك المركزي اليمني 2مايو 2021 بالنسبة للثروات المعدنية والجيولوجية وخاصة منها الحجرية (احجار البناء-الجرانيت- الرخام-احجار الزينة-العقيق وغيرها فهي كثيرة إضافة إلى ثروات أخرى وهنا قائمة لنماذج محدودة من بعض الثروات الجيولوجية في اليمن يوجد أكثر من 50 موقع لمناجم الذهب في حجة حضرموت صنعاء الضالع صعدة وغيرها في بعض المحافظات اليمنية لتمعدن الذهب والفضة في الجمهورية اليمنية يتركز أهمها في صخور الأساس كما تم الكشف أيضاً عن وجود عدد من تواجدات الذهب في صخور بركانيات اليمن وتكمن أهمية هذه الموارد في كونها تتيح لليمن نظريًا – تحقيق الاستقلال المالي النسبي، وتوفير قاعدة سيادية للسياسة النقدية والمالية غير أن غياب الإدارة المؤسسية الشفافة، وسيطرة قوى محلية وعسكرية على مواقع الإنتاج والنقل والتصدير، جعلت هذه الموارد رهينة للسياقات السياسية والعسكرية المتغيرة، وفقدت طابعها السيادي لصالح "سلطات أمر واقع" تديرها بمنطق الغلبة لا بمنطق الدولة.

الموقع الجغرافي والموانئ البحرية

يمثل الموقع الجغرافي لليمن ميزة جيواقتصادية نادرة، إذ يطل على مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات الاستراتيجية للتجارة العالمية، والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي ويحتل مضيق "باب المندب" المرتبة الثالثة عالميا من حيث عبور موارد الطاقة، بعد مضيقي ملقا وهرمز، حيث تمر منه معظم صادرات النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي، التي تعبر قناة السويس أو خط أنابيب "سوميد".حيث يصل عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر عبره بأكثر من (21 ألف) قطعة بحرية سنويًا، أي حوالي (57) قطعة بحرية يوميًا، كما تقدر الشحنات التي تعبر المضيق بنحو 700 مليار دولار أمريكي سنويًا وحوالي 4,8 مليون برميل نفطي يوميًا إلى أوروبا والولايات المتحدة والصين وترتبط حركة التجارة العالمية ارتباطًا قويًا باستقرار مضيق باب المندب كما يمتلك اليمن سواحل ممتدة تزيد على 2500 كم وتتميز السواحل اليمنية بإطلالها على مسطحات مائية واسعة، وأهمية جيوبوليتيكية على مستوى الملاحة الإقليمية والدولية وتضم عددًا من الموانئ الحيوية، أبرزها: ميناء عدن، الذي كان في خمسينيات القرن الماضي من أكثر موانئ العالم نشاطًا، وميناء الحديدة الذي يخدم معظم سكان شمال اليمن، وميناء المكلا ونشطون والمخا وغيرها ويعد ميناء الحديدة (غرب اليمن) أحد أهم الموانئ اليمنية والمنفذ الرئيسي لأكثر من 70 % من اليمنيين والبوّابة الرئيسية على البحر الأحمر والتي تطل اليمن من خلالها على العالم الخارجي وتمر عبرها ومن خلالها مختلف الصادرات والواردات ويعتبر ميناء عدن (جنوب اليمن) أحد الموانئ البحرية الرئيسية والهامة بمنطقة خليج عدن، والذي يقع بمدينة

عدن، وهو من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم وتقدر إيرادات الموانئ اليمنية حوالي 129 مليون دولار سنوياً ويمثّل هذا الامتداد البحري فرصة ضخمة لتطوير قطاعات النقل البحري، والصيد السمكي، والتجارة، والسياحة. غير أن معظم هذه الموانئ إمّا معطّلة أو خاضعة لسيطرة فصائل محلية أو قوى إقليمية (كما في حالة ميناء المخا وعدن)، ما حوّل الموانئ من أدوات سيادية إلى أدوات تجارية وأمنية تُوظف في صراعات النفوذ الإقليمي.

التنوع البيئي والقدرة الزراعية

رغم مظاهر التصحر والجفاف، فإن اليمن يمتلك تنوعًا بيئيًا نادرًا على مستوى شبه الجزيرة العربية، حيث تتوفر أراضٍ زراعية خصبة، ومناطق جبلية ومناخية مختلفة تتيح زراعة البن والحبوب، والخضروات، والفاكهة، فضلًا عن موروث زراعي غني ارتبط بحضارات قديمة وتُعد الزراعة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية ذات الجذور المجتمعية العميقة، وكان يمكن أن تشكل ركيزة للاكتفاء الذاتي الغذائي، ولخلق فرص عمل واسعة في الريف ويلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أهم دعائم ومرتكزات الاقتصاد الوطني؛ إذ تبلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي حوالي (13.7%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (16.5%) للجمهورية اليمنية كما يأتي في المرتبة الأولى في استيعاب العمالة حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي وذلك بنحو 74%، ويحوي قرابة 2 مليون عامل ويشكلون نحو 53% من إجمالي القوى العاملة في البلاد الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي بنسبة 3% من إجمالي أراضي الجمهورية ويتصف القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية باستخدامه إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي بصورة محدودة وتشكل المساحة المزروعة نسبة 30% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها 1539006 هكتار لكن السياسات المتراكمة، إلى جانب الحرب وتدمير شبكات الري والتوزيع، أدت إلى انهيار هذا القطاع، وتحوّله من مصدر دخل قومي إلى عبء على الأسر الريفية التي لم تعد تملك وسائل الإنتاج ولا أدوات التسويق الحديثة.

الثروة السمكية

تُعد السواحل اليمنية الغنية بواحدة من أكبر المناطق البحرية في العالم العربي مصدرًا محتملًا ضخمًا للثروة السمكية. ووفقًا لتقارير دولية، تُمثّل المياه الإقليمية اليمنية مخزونًا لأكثر من نوع من الأسماك، ما يجعل من قطاع الصيد البحري فرصة تنموية سيادية عالية القيمة، سواء عبر الاستهلاك المحلي أو التصدير وقوع اليمن بين ساحلين بحريين كبيرين - البحر الأحمر والبحر

العربي-الذي يقع على المحيط الهندي يعني وجودها بين ثروات بحرية ضخمة، تعطيها أمنًا غذائيًا واقتصاديًا هامًا، وإمكانيات سياحية هائلة لتلك السواحل، كمصدر أساسي للدخل القومي اليمني حيث يوجد في المياه الإقليمية اليمنية (400 نوع من الأسماك، والأحياء البحرية الأخرى، بالإضافة إلى مخزون سمكي يقدر بأكثر من (350 - 400) ألف طن سنوياً يؤهلها أن تكون مركزًا رئيسًا في إنتاج الأسماك، وتصديره لدول المنطقة، وتدر بعوائد مالية هائلة على الاقتصاد اليمني إلا أن هذا القطاع هو الآخر تعرض للنهب والاضطراب، حيث تسيطر عليه جماعات مسلحة، وقوى بحرية إقليمية، وشركات أجنبية غير شرعية، تعمل أحيانًا في ظل غياب كامل للرقابة الحكومية، مما حرم الدولة من عوائد سيادية كبيرة، وفتح المجال أمام استنزاف الثروات البحرية دون تخطيط مستدام.

إن استعراض المقومات الاقتصادية السيادية لليمن لا يراد به التهوين من عمق الأزمة، بل يُظهر التناقض الصارخ بين الإمكانيات الكامنة والواقع المتداعي. فاليمن ليست دولة فقيرة بقدر ما هي دولة "مفككة السيادة الاقتصادية"، وهو ما يجعل إعادة بناء الاقتصاد الوطني مرهونًا بإعادة ترميم الدولة، واستعادة سيطرتها على الموارد السيادية، وتأسيس عقد اقتصادي جديد قائم على الإدارة الرشيدة، لا على السيطرة الفئوية أو الغلبة العسكرية.

ثانيا: إنكماش القطاعات الإنتاجية وتعطّل النمو الداخلي

يشكّل انكماش القطاعات الإنتاجية في اليمن بعد العام 2015 أحد أبرز مظاهر الانهيار الاقتصادي، وأخطر نتائج الحرب المستمرة والانقسام المؤسساتي فقد أدت الصراعات العسكرية وتفكك الدولة، وتعطّل البنية التحتية، إلى توقف شبه كامل في النشاطات الاقتصادية المنتجة وخاصة في قطاعات الزراعة، والصناعة، والثروة الحيوانية، والخدمات الإنتاجية ومثّل ذلك تحوُّلًا خطيرًا في مسار الاقتصاد اليمني من اقتصاد هش قائم أساسًا على استغلال الموارد والأنشطة المحلية، إلى اقتصاد ريعي مشوّه يعتمد على مصادر نفطيه او تمويل خارجية، ويدور في حلقة مفرغة من العجز، والانكماش، وغياب فرص النمو وبذلك فإن الاقتصاد اليمني اقتصاد وحيد الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الاخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة وهو بهذا المعنى اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية إن عيب الاقتصاد اليمني هو أنه يعتمد على النفط بشكل رئيسي، وأن الدولة لم تستفد من المقومات الاقتصادية مثل الزراعة والسياحة والمواقع المهمة والموارد المتاحة والواعدة التي تساعد على تطوير الاقتصاد فان التركيز على النفط أدى إلى تراجع تلك قطاعات مما يجعل الاقتصاد غير متنوع وعرضة للأزمات ويجعل الاقتصاد هش وعرضة للتقلبات في

أسعار النفط مما يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي وأدى الاعتماد على النفط في اليمن الى ضعف الهيكل الإنتاجي والتنوع العام في الاقتصادات الأخرى من خلال انكماش واضح في القطاعات غير النفطية، والتي تُعد بمثابة الركائز الأساسية لأي اقتصاد مستقر ومتنوع إن من أبرز ملامح الاقتصاد اليمني خلال العقود الماضية هو انحسار التنوع الاقتصادي، حيث أصبحت الإيرادات النفطية تمثل ما يزيد عن 75% من إجمالي إيرادات الدولة و90% من عائدات التصدير خلال العقدين الأخيرين، ما انعكس هذا على انكماش شديد للقطاعات الأخرى التي كانت تشكل في فترات سابقة العمود الفقري للاقتصاد. خاصة الزراعة التي كانت توظف ما يزيد عن نصف القوى العاملة في اليمن إلا أن ضعف التخطيط الاقتصادي والاستثمار الموجه لهذه القطاعات مقروناً بالاعتماد المفرط على النفط، أسهم في تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتنامي حالة الانكماش والتباطؤ الاقتصادي.

وتشير التقارير الحديثة للبنك الدولي إلى أن الاقتصاد اليمني قد انكمش بنسبة 1% في عام 2024 للسنة الثانية على التوالي، بعد أن شهد انخفاضًا بنسبة 2% في عام 2023 وهذا الانكماش يعكس تدهورًا في مستويات المعيشة ويزيد من حدة أزمة الفقر في البلاد، حيث تراجعت مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في 2023، سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 4.1%، وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي المتدهور وكانت نسبة التراجع أكثر حدة عندما تم حسابه بالقيمة الاسمية حيث بلغ الانخفاض حوالي 23.7% وهذا الاعتماد المفرط على النفط هو في جوهره السبب في تدهور الاقتصاد اليمن.

فضلًا عن ذلك تعاني اليمن من أوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة وضعف التسويق الزراعي مما يزيد من صعوبة تأمين الدعم المستدام للزراعة هذا الأمر يتسبب في تراجع الإنتاج الزراعي غير القادر على تلبية احتياجات السوق المحلية أو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي فأولئك الذين مازالوا يستثمرون في الأراضي الزراعية أصبحوا يركزون على المحاصيل النقدية مثل القات والتي تحقق ربحًا أكبر، على حساب محاصيل أخرى أكثر استدامة بيئيًا ومفيدة، مثل القطن والذرة الرفيعة (نوع من الحبوب) والقهوة وأصبح الاستثمار الزراعي غير مغرٍ، ما لم يكن لدى شخص ما الوسائل اللازمة لتوفير البنية التحتية اللازمة وزرع شجرة القات الأكثر ربحًا رغم ذلك لم يقم القطاع الزراعي لفترة طويلة بتوفير غذاء كافٍ لسكان البلاد، مما أدى إلى استيراد اليمن 90 في

المائة من احتياجاته الغذائية ويكمن تفسير ذلك في حقيقة أن القطاع لا يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل السلطات، حيث تلقى حصة متناقصة من الإنفاق العام وكذلك القطاع الصناعي لم يشهد أي تطور يذكر وبخاصة في صناعة السلع الرأسمالية ،بينما في الشق الاستخراجي تمت زيادة الاستكتشافات النفطية، بالرغم من تراجع إنتاج حقول النفط ،اما المعدنية كانت ضئيلة و كذلك في جانب الصناعات التحويلية حدث تغير ملموس، إلا أنه نتيجة عدم جاذبية بيئة الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي وعدم تطور قوانين الاستثمار لم يحفز القطاع الخاص الدخول بقوة بهذا المجال كشريك في إحداث عملية التنمية الاقتصادية كما أن ضعف البنية التحية لإقامة المناطق الصناعية المتخصصة قد أضعف الاهتمام بهذا القطاع المهم وأصبح هش نتيجة عدم الاستثمار في البنية التحتية ، بما في ذلك النقل والتكنولوجيا والاتصالات والتحول الرقمي.

أسهم اعتماد اليمن المفرط على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة في إضعاف بنية الاقتصاد الوطني وتهميش القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وهو ما انعكس سلبًا على مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي ما جعل الاقتصاد هشًا ومعرضًا للتقلبات الخارجية وأدى هذا النمط إلى غياب السياسات الفعالة لتنويع الاقتصاد وعدم خلق بيئة قانونية ومؤسسية محفّزة للاستثمار خصوصًا في ظل بنية مؤسسية ضعيفة وتفشّي الفساد والبيروقراطية كما أدّت الحرب والانهيار المؤسسي بعد عام 2015 إلى تدهور حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث انخفضت المشاريع الاستثمارية المسجلة بنسبة تفوق 80%، وفقًا لتقارير الهيئة العامة للاستثمار في اليمن 2018 ومن جهة أخرى، لم يتم استغلال العوائد النفطية في بناء بنية تحتية مستدامة، بل تم توجيهها نحو الإنفاق الجاري، خصوصًا المرتبات والدعم السلعي، دون استثمارها في خلق فرص تنموية تحفّز القطاع الخاص وهذه الديناميكية الريعية وبحسب تقرير البنك الدولي 2022 أدّت إلى طرد رؤوس الأموال المحلية، وتقلّص حجم القطاع الخاص، وتراجع الثقة في المؤسسات الاقتصادية، ما جعل اليمن بيئة طاردة للاستثمار، في غياب الأمن والاستقرار والمؤسسات الفاعلة.

وقد انعكس هذا الوضع في ضعف ثقة المستثمرين، لاسيما في ظل غياب الشفافية المؤسسية وانتشار الفساد الإداري، وهو ما صنّفته تقارير دولية كأحد أهم معوقات الاستثمار في اليمن كما أدت الحروب والصراعات المسلحة، منذ عام 2015، إلى تفاقم هذا الوضع، حيث انسحب معظم

المستثمرين الأجانب وأُجِّلت أو أُلغيت مشاريع استثمارية واعدة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وفي هذا السياق، يشير تقرير "الأونكتاد" إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن انخفضت بنسبة تزيد عن 80% منذ اندلاع الأزمة السياسية، في ظل بيئة أمنية هشة ومؤسسات ضعيفة فقد تراجع حجم الاستثمار إلى أقل من 8 مليارات دولار في عامي 2011 و2012، بعدما وصل إلى أكثر من 10 مليارات خلال عامي 2009 و2010 وايضن تفاقم العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال مدة المقارنة 2010 - 2020م، حيث ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.4% عام 2012م إلى 14.7% عام 2015م، ثم تراجعت قليلًا إلى 9.2% عام 2020م، بمتوسط بلغ 9.1% خلال المدة 2012 - 2020م، وهذه النسبة تجاوزت الحدود الآمنة وبالذات خلال عامي 2015، 2016م، حيث بلغت حوالي 14.7% و 14.5% على التوالي وفي ظل تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة ووجود صعوبة في تمويله من موارد حقيقية بسبب فقدان أغلب الإيرادات العامة للدولة، فقد لجأت الحكومة إلى الدين العام المحلي لتمويل العجز المتفاقم، ونتيجة لذلك تزايد الدين العام بشكل مستمر، حيث ارتفعت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي من 55.1% عام 2012م إلى 100.4% عام 2020م، وبلغت في المتوسط خلال المدة نفسها حوالي 84.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن انكماش القطاعات الإنتاجية في اليمن لا يمثل مجرد ركود عابر، بل هو مظهر لانهيار اقتصادي هيكلي عميق فقد تحوّل الاقتصاد من كيان يقوم على الزراعة والإنتاج المحلي إلى اقتصاد هش قائم على النفط والمساعدات، وهو ما يجعله غير مستقر، وعاجزًا عن توليد النمو الذاتي أو ضمان الأمن الاقتصادي. ولا يمكن إنقاذ الاقتصاد اليمني دون استعادة وتعافي القطاعات الإنتاجية، من خلال إعادة بناء البنية التحتية، وتحقيق الأمن، وإرساء سياسة اقتصادية وطنية متكاملة تُعيد الاعتبار للعمل والإنتاج المحلي كركيزة للسيادة الاقتصادية.

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً ضرورياً بل وكافياً لتوفير الظروف المناسبة للانطلاقة التنموية في البلدان النامية على حد سواء التي تشرع بتنفيذ البرامج المعنية بعملية الإصلاح الاقتصادي إذ يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المضامين أبرزها معالجة الاختلالات الهيكلية عبر تقليل الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي سواء كان في هيكل الإنتاج القومي أم في هيكل الصاد ارت أم في هيكل تشغيل القوى العاملة أم كونه مصد اَر رئيساً لتمويل الموازنات والخطط الاستثمارية للدولة وتتجلى تلك المخاطر إذا ما علمنا بأن هذا المصدر هو في الغالب

مصدرا ناضباً وقابلا لنفاد كالنفط الخام ، ناهيك عن التذبذب المستمر والتدهور الشديد نحو الانخفاض في أسعاره العالمية وما يخلفه ذلك من آثار سلبية وانعدام للاستقرار في الاقتصادات التي تعتمد عليه بدرجات مرتفعة على مورد اقتصادي واحد.

ثالثا: الريع النفطي

يُعد قطاع النفط والغاز المورد السيادي الأول في اليمن، ويمثّل أكثر من 70% من إيرادات الدولة و90% من الصادرات في الفترات التي سبقت الحرب غير أن هذا الاعتماد غير المتوازن على مصدر ريعي قابل للنفاد وعرضة للتقلبات العالمية، جعله هشًا وغير مستدام، فضلًا عن أنه يُعتبر النفط في اليمن من أهم الموارد الاقتصادية التي اعتمدت عليها الدولة منذ عقود، حيث شكّل المصدر الرئيسي للدخل القومي وتمويل الموازنة العامة، إلى جانب كونه عاملًا مهمًا في تسيير الخدمات والرواتب غير أن الأحداث التي شهدها اليمن منذ اندلاع الحرب في العام 2015، أثرت بشكل كبير على هذا القطاع، وأدت إلى تغييرات جذرية في طريقة الاستفادة من عائداته وتوزيعها، بل وأدت إلى تحولات عميقة في البنية الاقتصادية للبلاد إلى أن الاقتصاد اليمني لم يكن يومًا اقتصادًا منتجًا بالمعنى الكامل، بل قام بشكل شبه كلي على مورد ناضب ومؤقت وهو النفط، دون وجود سياسة إنتاجية فاعلة أو تنمية مستدامة. ومع دخول البلاد في مرحلة الحرب الداخلية 2015 تأكد هذا الضعف البنيوي في الاقتصاد، وتعمّقت مظاهر الريعية وانهيار مؤسسات الضبط الاقتصادي أدى ذلك إلى آثار كارثية على مختلف مكونات البنية الاقتصادية الواقعية، من قطاعات الإنتاج والخدمات، إلى المالية العامة والمؤسسات المركزية

شهده قطاع النفط في اليمن بعد 2015 تطورات أبرزها:

1. توقف شبه كلي لصادرات النفط (2015–2018) مع بداية الحرب في مارس 2015، توقفت معظم صادرات النفط، خصوصًا من حقول حضرموت وشبوة ومأرب، وهي المناطق الأساسية المنتجة للنفط. وخرجت الشركات الأجنبية مثل "OMV" و"توتال" و"هنت" من البلاد، كما تم إغلاق موانئ تصدير النفط مثل ميناء الضبة وميناء النشيمة ووفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر في 2020، فإن اليمن خسر خلال هذه الفترة ما يزيد عن 8 مليارات دولار من عائدات تصدير النفط الخام.

2. عودة جزئية للإنتاج والتصدير (2019–2022) ابتداءً من العام 2019، تم استئناف التصدير بشكل محدود، خاصة من منشآت شركة "صافر" في مأرب وبعض الحقول في حضرموت وشبوة لكن هذه العملية لم تكن مركزية، إذ تباينت الجهات المستفيدة من العائدات النفطية، حيث تذهب

بعض الأموال إلى حسابات خاصة وبلغت الإيرادات النفطية في العام 2021 حوالي 1.4 مليار دولار، لكنها لم تُدرج ضمن موازنة موحدة أو شفافة.

3. توقف جديد بعد هجمات الطائرات المسيرة (2022) في أكتوبر 2022، قامت جماعة الحوثي باستهداف موانئ تصدير النفط بطائرات مسيرة، مما أدى إلى توقف كامل لصادرات النفط إلى أن الحكومة فقدت 75% من مصادر تمويلها بسبب هذا التوقف، وهو ما أدى إلى أزمة مالية خانقة وانعكاسات مباشرة على الوضع المعيشي.

التأثير المباشر للريع النفطي بعد 2015

- **المالية العامة:** انكماش حاد، واعتماد على الطباعة، وانخفاض الرواتب والخدمات.
- **القطاعات الإنتاجية:** تراجع الزراعة والصناعة بشكل غير مسبوق، وغياب الاستثمار.
- **المؤسسات الاقتصادية:** تفكك السلطة المالية، غياب الرقابة، وصراع على الموارد.
- **الاقتصاد المحلي:** نمو السوق السوداء، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع البطالة.
- **الهيكل الوطني العام:** اختفاء التنسيق المركزي، وظهور اقتصاد جهوي ممزق.

لقد أدى سوء إدارة الموارد النفطية بعد 2015 إلى تغييرات خطيرة في بنية الاقتصاد اليمني حيث لم يعد النفط وسيلة للتنمية، بل تحول إلى مصدر لتغذية الصراع والانقسام وإن استمرار الوضع على هذا الحال يعني المزيد من التدهور الاقتصادي والمعاناة الإنسانية لذلك، لا بد من إعادة هيكلة شاملة لقطاع النفط ضمن مشروع وطني جامع، يعيد الاعتبار للاقتصاد كأداة بناء لا وسيلة نزاع.

يُظهر أن أزمة الاقتصاد اليمني بعد 2015 لم تكن فقط نتيجة الحرب، بل كانت نتيجة بنية ريعية هشة لم تُستثمر فيها الموارد النفطية لبناء اقتصاد منتج ومتنوع وقد أدى هذا إلى تدمير الهيكل الاقتصادي الواقعي، ونشوء وضع مشوه تحكمه الولاءات العسكرية والفساد، بدلًا من مؤسسات وطنية فاعلة.

رابعا: المساعدات الخارجية من الدول المانحة والمنظمات الدولية

في سياق الانهيار الاقتصادي والمؤسسي الذي ضرب اليمن عقب اندلاع النزاع المسلح أواخر 2014، تحوّلت المساعدات الخارجية من دورها التقليدي كمكمّل للتنمية إلى الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة والبقاء لملايين المواطنين. وقد غطّت هذه المساعدات معظم الوظائف التي كان من المفترض أن تؤديها الدولة، بدءًا من تأمين الغذاء، مرورًا بالصحة والتعليم، ووصولًا إلى

سداد الرواتب واستقرار العملة. هذه التحولات جعلت من اليمن نموذجًا مفرطًا في التبعية الخارجية، سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، في ظل غياب بنية إنتاجية مستقلة، وتفكك أجهزة الدولة.

النطاق الكمي للمساعدات تشير البيانات إلى أن ما لا يقل عن 70% من سكان اليمن (19.5 مليون نسمة تقريبًا) يعتمدون على المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية في عام 2025، و1.3 مليون منهم في حاجة ماسة وفورية للمساعدة، خصوصًا النساء، الفتيات، ذوي الإعاقة، والنازحين طبيعة المساعدات يغلب عليها الجانب الإغاثي المباشر، ولا تركز على مشاريع مستدامة أو تعافٍ اقتصادي طويل الأجل، بل تسدّ فجوات الطوارئ في الغذاء والمياه والصحة والتعليم.

قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات تتجاوز 1.5 مليار يورو منذ 2015، شملت الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، التغذية، بناء القدرات المحلية، ومشاريع البنية التحتية قدم ما يقارب 1.5 مليار يورو، بما في ذلك أكثر من مليار يورو من المساعدات الإنسانية تذهب هذه المساعدات إلى مشاريع ينفذها شركاء الاتحاد الأوروبي (الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفروع الصليب الأحمر، والمنظمات الدولية الغير حكومية) في مختلف أنحاء اليمن ويبقى تركيز الاتحاد الأوروبي على المساعدات الطارئة للسكان المتضررين من النزاع، ويشمل ذلك النازحين، والمتأثرين بشكل مباشر من العنف، بالإضافة إلى الدعم الأوسع نطاقا في مجال التغذية - خاصة لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد - وبرامج الرعاية الصحية والأمن الغذائي

مول أكثر من 870 مشروعًا للبنى التحتية المجتمعية و22,000 شخص استفادوا من مشاريع نقد مقابل العمل، إضافة إلى دعم 80,000 يمني عبر برامج التعليم والتغذية، و500 مبادرة في الأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية الحاد.

الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2015–2020، بلغت مساعداتها لليمن نحو 22 مليار درهم إماراتي، ما يعادل حوالي 6 مليارات دولار أمريكي شملت هذه المساعدات مشاريع في التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق، إعادة بناء الموانئ والمطارات، وتأهيل المدارس والمستشفيات، فضلًا عن دعم مصادر الرزق للفئات الضعيفة مثل الأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

المملكة العربية السعودية قدمت المملكة مساعدات نقدية مباشرة بلغت:

2 مليار دولار عام 2018.

1.2 مليار دولار عام 2022.

1.2 مليار دولار عام 2023.

وُجهت هذه المبالغ إلى دعم البنك المركزي في عدن، وتمويل الموازنة العامة، وسداد الرواتب، وتحسين سعر صرف العملة المحلية، إضافة إلى مشاريع الأمن الغذائي، الكهرباء، والنفقات التشغيلية الأساسية.

الولايات المتحدة الأمريكية بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى اليمن حتى عام 2025 ما يقارب 6 مليارات دولار أمريكي، عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ركزت على قطاعات الطوارئ الصحية، التغذية، المساعدات الغذائية المباشرة، وحقوق المرأة والطفولة بالإضافة إلى ذلك، دعمت بشكل مباشر مشاريع تتعلق بالمياه والصرف الصحي، ومكافحة الكوليرا، ودعم الفئات الضعيفة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

أغلب هذه المنظمات تنفذ مشاريع الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين عبر قنواتها، حيث تركّز على مجالات مثل مكافحة سوء التغذية، الأمن الغذائي، الحماية، بناء القدرات المجتمعية، والنقد مقابل العمل.

أن اليمن يعيش حالة من الاعتماد البنيوي على المساعدات الخارجية، بدرجة تجعلها حجر الأساس في منظومة بقاء الدولة والمجتمع، لكن على حساب التنمية المستدامة والسيادة الوطنية. وإذا استمرت هذه البنية من دون مراجعة استراتيجية، فإن الدولة اليمنية ستتحول فعليًا إلى كيان إداري تدار خدماته بالوكالة، ويظل رهينًا لأجندات الفاعلين الدوليين، عاجزًا عن بناء منظومته الإنتاجية المستقلة.

خامسا: تغييب القطاع الخاص وتآكل بيئة الاستثمار

مع اندلاع الحرب في اليمن عام 2015، شهد الاقتصاد اليمني تحولات عميقة وضاربة في جذوره البنيوية، لم تقتصر فقط على تراجع المؤشرات الكلية للنمو والإنتاج، بل مست جوهر بنيته الواقعية لا سيما من خلال تغييب القطاع الخاص وتآكل بيئة الاستثمار وقد أسهم هذا التغييب في تفكيك آليات السوق التقليدية، واستبدالها بآليات مشوهة قائمة على سلطة الفصائل، وريع الحرب والاقتصاد غير الرسمي وبهذا أصبح الاقتصاد اليمني واقعًا تحت وطأة حالة تفكك مادي ومؤسسي، تُجسّد ما بات يُعرف بالبنية الواقعية الجديدة للاقتصاد اليمني.

قبل الحرب الاهلية واستيلاء جماعة الحوثي على السلطة لم يكن القطاع الخاص في اليمن قطاعًا مزدهرًا بمعايير الاستدامة والتنوع، لكنه كان يمثّل القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي والتوظيف فقد شكّل حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان يستوعب ما يزيد عن 70% من القوى العاملة كما كان يُغطي مجالات رئيسية تشمل التجارة، والخدمات، والبناء، والاتصالات، مع استثمارات خجولة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة لكن مع بداية الحرب، تراجعت بنية الدولة وبرزت مراكز قوى عسكرية ومليشيات جديدة، أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والاقتصاد، لا سيما في ما يتعلق بالقطاع الخاص، الذي تراجع دوره إلى حدود غير مسبوقة تحوّلت بيئة الاستثمار في اليمن إلى واحدة من أكثر البيئات طردًا للمستثمرين في العالم، نتيجة تفكك مؤسسات الدولة، وانقسام البنك المركزي، وتعدد السلطات الحاكمة وغياب القانون ووفقًا لتقرير "الاقتصاد السياسي للحرب 2021 فانة انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 230 مليون دولار عام 2014 إلى أقل من 20 مليون دولار عام 2021 وخرجت أكثر من 45% من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، لا سيما إلى دول مثل تركيا ومصر وأثيوبيا وكينيا, تراجع عدد الشركات المُسجلة رسميًا في اليمن بنسبة تفوق 55% بين 2015 و2022 في ظل صعوبة الحصول على تراخيص جديدة وازدياد تكاليف التشغيل ومن بين أبرز مظاهر البنية الاقتصادية الراهنة في اليمن هو تحوّل الاقتصاد من منطق السوق إلى منطق الجباية والعسكرة فمع سيطرة سلطات الأمر الواقع مثل الحوثيون في معظم شمال اليمن وقوات أخرى في مأرب وأجزاء من حضرموت وشبوه باتت الشركات الخاصة عرضة لابتزاز ممنهج أدى الى ازدواج ضريبي بين المناطق المختلفة، حيث تُفرض على التجار والشركات ضرائب متكررة في مناطق سيطرة كل طرف تفرض سلطات الحوثيين ضرائب تحت مسميات مثل "دعم الجبهة" و"المجهود الحربي" و"الزكاة الإضافية"، وقد تصل هذه الجبايات إلى ما يعادل 40-60% من أرباح الشركات الصغيرة على مستوى النقل، ارتفعت تكلفة شحن البضائع من عدن إلى صنعاء بنسبة تجاوزت 300% بسبب تعدد نقاط التفتيش والجمارك الداخلية أدى الى غياب بيئة الاستثمار الآمنة إلى صعود سريع للاقتصاد غير الرسمي، الذي أصبح يشكل أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الفعلي مثل السوق السوداء للمشتقات النفطية وسيطرة فصائل مسلحة على التوزيع والبيع بأرباح ضخمة وتهريب السلع وتجاوز الجمارك وتدمير المنافسة في السوق الرسمي ما أدى ذلك إلى تهميش الشركات النظامية، وانهيار قيمة العقود والاستثمار المؤسسي، كما فُقدت الثقة في النظام المصرفي، ما جعل التعامل النقدي اليدوي هو السائد.

ضمن هذه الظروف، لم يعد القطاع الخاص قادرًا على العمل، بل تحوّل إلى ضحية هيمنة جماعات الأمر الواقع ولم يَعُد هناك قطاع خاص مستقل، بل مجرد وحدات اقتصادية صغيرة تسعى للبقاء أو شركات ترتبط بمراكز النفوذ، تتلقى الحماية مقابل الولاء السياسي والعسكري ومن خلال تغييب القطاع الخاص وتآكل بيئة الاستثمار، يمكن فهم أحد أبرز تجليات البنية الواقعية للاقتصاد اليمني بعد 2015، والتي تميزت بتآكل الهياكل الرسمية، وصعود المكونات المسلحة كمستفيد رئيسي من الفوضى، وتحول الاقتصاد من أداة للتنمية إلى وسيلة للحرب والهيمنة وفي ظل غياب إصلاح سياسي شامل، سيبقى القطاع الخاص مرآة لهذا التشوه، لا فاعلًا في تجاوزه.

سادسا: الانقسام النقدي

أدى الانقسام السياسي إلى انقسام البنك المركزي بين عدن وصنعاء، ما عطل إدارة السياسات النقدية بشكل موحد هذا الانقسام سمح بتسرب العملة الأجنبية إلى السوق السوداء بدلاً من استخدامها لتلبية الاحتياجات الوطنية، ما زاد من الضغط على الاقتصاد الرسمي وأدى الى انهيار الريال اليمني امام العملات الأجنبية نتيجة تداعيات الحرب، بدأ مسار التدهور لعملة اليمن خلال العام 2015، حينما وصل سعر الدولار الواحد الى 225 مقابل الريال اليمني للمرة الأولى وفي 18 سبتمبر 2016، أمر الرئيس اليمني حينذاك عبد ربه منصور هادي بنقل مقر البنك المركزي من صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعه الحوثي إلى عدن العاصمة المؤقتة للحكومة وحظي هذا القرار باعتراف المؤسسات المالية الدولية مما يمنحه القدرة والتحكم في الوصول الي الشبكة المالية العالمية كما يعد الجهة الوحيدة التي تستطيع عبرها البنوك التجارية المحلية تمويل عمليات الاستيراد من الخارج وتسبب هذا الصراع المالي بين الحكومة والحوثيين الى وصل سعر الدولار في 2016 إلى 300 ريال وفي 2017، تلقى البنك المركزي في عدن أول دفعة من الأوراق النقدية الجديدة التي تم طباعتها في روسيا البالغة 200 مليار ريال يمني، التي تم طباعتها دون غطاء نقدي ما أدى الى تحرير سعر صرف العملة من 250 ريالا للدولار واعتماد مبدأ التعويم حسب العرض والطلب، ووصل حينها سعر الدولار إلى 370 ريالا يمنيا نتيجة وفرة العملة المطبوعة حديثا وشح النقد الأجنبي وعقب قرار التعويم، تراجع الريال اليمني ووصل سعر الدولار للمرة الأولى 510 ريالات في نهاية 2017 وقررت جماعة الحوثي حظر التعامل بالعملة

المحلية المسماة بـ"الجديدة" التي طبعت من قبل البنك المركزي اليمني، مع حصر التعامل فقط بالفئات من العملة القديمة الصادرة قبل 2017.

وفي 17 يناير2018 أعلنت السعودية عن وديعة مالية لليمن بقيمة ملياري دولار، حفاظا على الريال اليمني من استمرار التراجع وتأثرا بهذه الوديعة، تحسن سعر الريال اليمني مباشرة أمام العملات الأجنبية، وأصبح سعر الدولار الواحد يساوي 410 ريالات بعد وصوله إلى 510 ريالات ليواصل في 2018 الارتفاع حتى وصل سعر الدولار يساوي 530 ريالا وشهد خلال 2019 الريال استقرارا نسبيا ما بين 500 إلى 570 ريالا حتى وصل سعر الدولار في نهاية العام إلى 600 ريال ومنذ بداية 2020 واصلت العملة المحلية التدهور حتى بلغ سعر الدولار 837 ريالا في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وفي مناطق نفوذ الحوثيين كان سعر الدولار 599 ريالا وأثناء تشكيل حكومة يمنية جديدة في 18 ديسمبر2020 برئاسة الدكتور معين عبد الملك شهد الريال تحسنا ملحوظا في المناطق المحررة وبلغ سعر الدولار 656 ريالا ومطلع عام 2021 عاود الريال اليمني الانهيار مجددا، ووصل الدولار إلى 750 ريالا، واستمرت العملة في التدهور حتى وصل سعر الدولار في نهاية العام نفسه نحو 1700 ريال، في أعلى تدهور خلال عام واحد وعقب صدور قرار بتغيير قيادة البنك المركزي في عدن 2021 عاود الريال اليمني التحسن ووصل الدولار إلى 1255 ريالا يمنيا وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022 استقر سعر العملة وكان الدولار بحدود 1250 ريالا وبعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل 2022 تحسنت العملة اليمنية وبات سعر الدولار 670 ريالا، لكن عاد التدهور مجددا حتى وصل الدولار نهاية هذا العام إلى 1200 ريال مدفوعا بتوقف تصدير النفط في مناطق نفوذ الحكومة بعد هجمات شنها الحوثيون على موانئ نفطية وفي عام 2023، استمرت العملة في التراجع ووصل سعر الدولار إلى نحو 1420 ريالا يمنيا رغم الإعلان عن دعم مالي جديد للحكومة اليمنية مقدم من السعودية بقيمة 1.2 مليار دولار لتمويل الموازنة العامة ودعم العملة المحلية، لكن الريال اليمني واصل التدهور ووصل سعر الدولار الواحد 1520 ريالا نهاية العام نفسه وتواصل تدهور العملة في 2024، حتى وصل سعر الدولار الواحد نحو 1750 ريالا يمنيا وفي 27 ديسمبر 2024 أعلنت السعودية تقديم دعم مالي جديد إلى اليمن بقيمة 500 مليون دولار،

لكن الريال اليمني واصل التدهور حتى وصل منتصف الثاني 2025 إلى نحو 2544 ريال فإن الريال انخفض بنسبة 26 % على أساس سنوي وخسر ما يقرب من نصف قيمته مقابل الدولار الأمريكي (47 %) منذ توقيف صادرات النفط الخام في أكتوبر 2022.

وكان البنك المركزي اليمني في عدن قد أعلن في 19 مارس 2024، توقفه عن التعامل مع عدد من البنوك وشركات الصرافة التي خالفت تعليماته، من بينها خمسة من أكبر البنوك والمؤسسات المالية في البلاد وهي بنك التضامن، وبنك اليمن والكويت، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي وإيقاف كل التحويلات بين مناطق الشرعية والحوثية عبر الشبكة الموحدة ومن جهته أصدر البنك المركزي الخاضع تحت سيطرة الحوثي في صنعاء قرار رقم 4 لسنة 2024 بشأن حظر التعامل مع المصارف المخالفة للقانون وقف التعامل مع بنك القطبي الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك البسيري للتمويل الأصغر وبنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك عدن الأول الإسلامي وغيرها الا ان بعد الصراع الحاصل توصلت الى اتفاق الغاء القرارات والاجراءات الاخيرة ضد البنوك من الجانبين قررت جماعة الحوثي وفي 30 مارس 2024، إصدار جماعه الحوثي عملة معدنية فئة 100 ريال، بدلاً من العملة الورقية التالفة من نفس الفئة لسد العجز المالي في الفئات النقدية.

وضمن خضم الازمه أعلن البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن في أكتوبر من العام 2024 عن عجزه عن توفير رواتب موظفي الدولة في مختلف القطاعات، ما يعكس الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها البلاد وأوضح البنك أن أزمة السيولة حالت دون صرف رواتب شهري أكتوبر ونوفمبر 2024، مما فاقم معاناة الموظفين وألقى بظلاله الثقيلة على الأوضاع المعيشية، حيث أصبح من الصعب على الكثيرين تأمين احتياجاتهم الأساسية تأتي هذي الازمه في ضل ارتفاع كبير في سعر العاملات الأجنبية مقابل الريال اليمني. حيث يوجد حاليا للريال اليمني سعران أمام الدولار، الذي يساوي في مناطق سيطرة الحوثي نحو 530 ريالا، بينما في العاصمة المؤقتة عدن، يبلغ سعره نحو 243.85 ريال في منتصف 2025 وهذ إعلان وشيك لإفلاس البنك المركزي اليمني في عدن ما ينذر بانهيار كامل للاقتصاد الوطني والعملة المحلية في مناطق المحررة.

سابعا: هيمنة النخب المسلحة وتنامي التحالفات والولاءات

يُعدّ الاقتصاد اليمني نموذجًا للاقتصاد الضعيف إذ تعتمد الدولة على مورد وحيد وأساسي يتمثل في العائدات النفطية، دون تنويع للقطاعات الإنتاجية أو خلق بدائل تنموية مستدامة وقد أدى هذا الاعتماد الأحادي إلى نشوء شبكة من العلاقات الزبائنية، عزّزت بدورها من هيمنة النخب الحاكمة، وفتحت المجال لتشكيل تحالفات قبلية وعسكرية مساندة، حولت بنية الدولة من دولة مؤسسات إلى كيان ريعي هش تحكمه الولاءات الضيقة وتتحكم في مفاصله قوى غير رسمية تتقاطع فيه السياسة بالاقتصاد على نحو يجعل من النفط أداة لإعادة إنتاج السلطة والنفوذ، لا وسيلة لتعزيز التنمية والاستقرار.

خلال فترة حكم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، بدأ تشكُّل نمط سلطوي يعتمد على الزبائنية كآلية لتوزيع السلطة والتحكم في الموارد وقد تشكّلت نخبة حاكمة مكونة من عسكريين وقيادات قبلية ورجال أعمال، أُعيد تموضعهم داخل النظام السياسي على أساس الولاء الشخصي للنظام الحاكم، وليس على أساس الكفاءة أو الالتزام بالمصلحة الوطنية وشكلت هذه النخبة شبكة مغلقة تحتكر الوصول إلى العقود النفطية والتراخيص المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، بحيث تم توظيف العقود الحكومية كوسيلة للشراء السياسي وتوزيع الامتيازات وليس كأداة للتمكين الاقتصادي وقد خلقت هذه الآلية اقتصادًا مغلقًا، يتم فيه تخصيص الموارد وفقًا لمعيار الولاء السياسي والانتماء القبلي، ما أسس لمرحلة من رأسمالية المحسوبية التي تركزت فيها الثروة في يد أقلية نافذة وتشير تقارير برلمانية وتقارير صادرة عن منظمات دولية، منها تقرير لجنة العقوبات الأممية لعام 2015، إلى أن أكثر من 184 شركة وهمية أُنشئت خلال عهد صالح، كانت تعمل على نهب النفط وتحويل عائداته إلى حسابات خاصة، بعيدًا عن النظام المالي الرسمي للدولة وقد مكّنت هذه السيطرة النخبوية من فرض هيمنة تامة على القطاع الاقتصادي وتحديدًا النفط، كمورد سيادي وحيد تقريبًا.

مع تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد، تحوّلت القبيلة من كيان اجتماعي إلى فاعل سياسي اقتصادي له دور حاسم في رسم معالم السلطة والنفوذ وشهدت السنوات الأخيرة تناميًا واضحًا في دور التحالفات القبلية، خاصة في المحافظات المنتجة للنفط كحضرموت وشبوة، حيث باتت القبائل تطالب بحصص من عائدات النفط وتطالب بالحكم الذاتي، كرد فعل مباشر على تهميشها من قبل الدولة المركزية.

وفي هذا السياق، يبرز نموذج حلف قبائل حضرموت كمؤشر على إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأطراف، حيث أعلن الحلف في ديسمبر 2024 عن تشكيل قوات عسكرية محلية وفتح معسكرات للتجنيد، بعد تجاهل الحكومة لمطالبه المتعلقة بتوزيع العائدات النفطية، وتدهور الخدمات الأساسية وهو ما يشير إلى بدء تبلور فواعل تحت دولتية تمتلك مشروعًا سياسيًا واقتصاديًا خاصًا، في ظل تآكل شرعية الدولة المركزية بموازاة ذلك، برز دور الأجهزة العسكرية الرسمية كجزء من شبكة المصالح الاقتصادية، حيث كشفت تقارير عن تلقي ألوية عسكرية لمبالغ ضخمة من شركات نفطية تحت بند الحماية، وهو ما حول الجيش إلى فاعل اقتصادي متورط في تحصيل الريع وتوزيعه على شبكات النفوذ، لا جهازاً لحماية السيادة الوطنية.

أدى نمط الدولة النفطي في اليمن إلى تعزيز الولاءات الشخصية والعائلية والقبلية كمعيار وحيد للوصول إلى المناصب والثروات وتم استخدام الإيرادات النفطية لتثبيت نظام الولاء السياسي عبر التعيينات، وتوزيع العقود، وتمويل النخب المحلية، وشراء السلم الاجتماعي. ولم تُستخدم هذه العائدات في بناء البنية التحتية، أو تمويل المشاريع الإنتاجية، أو تعزيز الخدمات العامة ومع ضعف مؤسسات الرقابة والمساءلة، تفاقم الفساد المالي والإداري، وأصبحت مؤسسات الدولة تعمل كواجهات لإعادة تدوير الموارد في قنوات غير رسمية، بينما تم تهميش الكفاءات، واستُبدل المشروع الوطني الجامع بشبكة من المصالح الشخصية والعائلية. هذا الانحراف البنيوي قاد إلى انهيار الدولة كمفهوم جامع، وتحولت مؤسساتها إلى أدوات في يد النخبة الحاكمة لتوزيع المنافع وتكريس السيطرة.

إن البنية الواقعية للاقتصاد اليمني، في ظل سيطرة النخب وتنامي الولاءات والتحالفات، تكشف عن نموذج متكامل لدولة فاشلة، عاجزة عن تمثيل مواطنيها، أو ضمان حقوقهم، أو بناء مؤسسات حديثة وفاعلة. ويمثل استمرار هذا النموذج تهديدًا مباشرًا لأي مساعٍ لإعادة بناء الدولة اليمنية، أو تحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة ولذلك، فإن إعادة هندسة الاقتصاد الوطني، وتفكيك شبكات المصالح والولاءات، وبناء نموذج اقتصادي إنتاجي شفاف، يُعد المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار، واستعادة الدولة، وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على العدالة والكفاءة والمواطنة المتساوية.

الخاتمة العامة

تكشف هذه الدراسة أن الاقتصاد اليمني بعد عام 2015 لم يمر بأزمة عابرة أو ناتجة فقط عن ظروف الحرب، وإنما يعاني من تحلل بنيوي عميق تجذرت أسبابه في عقود سابقة من السياسات وسوء إدارة الموارد، وغياب استراتيجية تنموية طويلة الأمد لقد أدت الحرب إلى تسريع تفكك ما تبقى من هيكل الدولة الاقتصادي، وفتح المجال أمام سلطات الأمر الواقع، والفاعلين غير الرسميين، والنخب المسلحة، للسيطرة على الموارد وتوجيهها بعيدًا عن مسارات التنمية الوطنية ورغم أن اليمن لا يفتقر إلى المقومات الاقتصادية الطبيعية والجغرافية والبشرية، فإن غياب الدولة المؤسسية، وافتقار القرار الاقتصادي إلى الاستقلال، أفضى إلى تلاشي السيادة الاقتصادية الفعلية وفتح المجال لاقتصادٍ مشوّه وغير منتج، ومرتبط بشكل جوهري بالتدفقات الخارجية من المساعدات الإنسانية وقد انعكس هذا النمط على كل القطاعات تقريبًا؛ حيث انهارت الزراعة وتوقفت الصناعة وتراجعت صادرات النفط، وتفككت المنظومة النقدية، وانهارت بيئة الاستثمار وانتعشت السوق السوداء، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وتعمقت الفجوة بين المركز والأطراف وفي ظل الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز النفوذ، وفقدان التنسيق المركزي، باتت مؤسسات الدولة أشبه بأطر شكلية عاجزة عن فرض سلطتها، في حين أصبحت النخب العسكرية والقبلية تتحكم في توزيع الثروة، وتُعيد إنتاج علاقات القوة والنفوذ، من خلال أدوات اقتصادية غير رسمية، قائمة على الجباية واحتكار الامتيازات كما أصبح النفط، الذي يُفترض أن يكون أداة سيادية للتنمية، يتحول في اليمن إلى محرك للصراع ومصدر لتغذية شبكات الزبائنية، ما يزيد من تعقيد الأزمة ويُقوّض فرص الحل الشامل.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، فإن معالجة الأزمة الاقتصادية في اليمن لا يمكن أن تتم عبر حلول مالية أو مساعدات خارجية فقط، بل تقتضي بالضرورة إعادة بناء الإطار السياسي والمؤسسي الذي يُمكّن الدولة من استعادة السيطرة على مواردها، ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، لا في خدمة مراكز النفوذ والصراع كما أن بناء اقتصاد منتج ومستدام يتطلب تفكيك البنية الريعية وإرساء قواعد الحكم الرشيد، وتبني رؤية وطنية شاملة تعيد الاعتبار للقطاعات الإنتاجية كركائز للسيادة والاستقرار إن أي مشروع لإعادة الإعمار أو التعافي الاقتصادي في اليمن، دون معالجة جذرية لاختلالات البنية الاقتصادية، سيبقى مجرد مسكن مؤقت، لا يُنتج استقرارًا دائمًا، ولا تنمية حقيقية. وبالتالي، فإن إعادة هندسة الاقتصاد اليمني، على أسس العدالة، والكفاءة، والشفافية، والتمكين المحلي، تمثل اليوم المدخل الحتمي نحو استعادة الدولة، وتحقيق السلام، وتحويل الموارد من أدوات صراع إلى أدوات استقرار وبناء.

الفهرس

ملخص الدراسة 2
مقدمة 3
أهداف الدراسة 5
إشكالية الدراسة 5
مبررات اختيار الدراسة 6
المنهج المستخدم في الدراسة 6
المقومات الاقتصادية السيادية في اليمن 7
إنكماش القطاعات الإنتاجية وتعطّل النمو الداخلي 10
الريع النفطي 14
المساعدات الخارجية من الدول المانحة والمنظمات الدولية 15
تغييب القطاع الخاص وتآكل بيئة الاستثمار 17
الانقسام النقدي 19
هيمنة النخب المسلحة وتنامي التحالفات والولاءات 22
الخاتمة العامة 24
الفهرس 25

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR